

أثر المعنى الوظيفي في الحكم النحوي

الواجب عند الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ)

في المقاصد الشافية

نجاح حشيش بادع العتّابي

جامعة بغداد - كلية الآداب

أ.م.د. عقيل رحيم علي

جامعة بغداد - كلية الآداب

قسم اللغة العربية

التوطئة :

تعدّ الوظيفة محصلةً من محصّلات التركيب ؛ لأنّها تتجم عن ائتلاف أجزاء المركّب في النظام اللغويّ ، وهي تحتلّ مرتبةً رفيعةً في مجريات التحليل النحويّ ؛ لما لها من أهميّة بالغّة في آليات الإجراء في الفكر النحويّ العربيّ ، وتأتت لها هذه الأهميّة من القوّة الجاذبة التي شخصت لها أبصارُ النحويين ، وكانت محطّ اهتمامهم وغاية مرامهم ، متمثلةً بالإعراب الذي هو صنو الوظيفة النحويّة وقرينها . فما الوظيفة النحويّة إلّا معنى تتشخّ به المفردة عند احتلالها موقعاً في التركيب مُعلّمةً بالإعراب الذي يسوق المفردات في نسق البناء التركيبيّ مكوّناً صورةً حسيّةً مُثلى يكتملُ بها جنينُ الدلالة ، وما الإفضاءُ به إلّا إعلانٌ عن ميلاد المعنى^(١) ، ذلك المعنى الذي تُنبئُ عنه العلامةُ الصوتيّةُ الإعرابيّة^(٢) ؛ إذ إنّ ((العلامة الصوتيّة التي هي حركةٌ قصيرةٌ أو حركةٌ طويلةٌ أو مقطعٌ تُنبئُ عن الوظيفة النحويّة ، والوظيفةُ النحويّةُ المستنبطُةُ هي التي تعطي الحركة مسوّغاتها ، ونقطةُ الوصل بين طريق الدّهاب وطريق الإياب على هذا الجسد التفسيريّ هو تحديدٌ جوهريّ لعمليّة إنتاج المعنى ؛ بإدراكه عند التلقّي ، وبتسيبجه عند الإفضاء ، وفي كلتا الحالتين يتحوّل الإعرابُ إلى حصنٍ للمعنى ، أو قل : إلى محصّنٍ للدلالة ؛ لأنّه الضامن فيها والضامن لها في ذات الوقت))^(٣) . إنّ العلامة الصوتيّة للإعراب على وفق هذا المفهوم بوصفها محدّداً من محدّدات المعنى تمنح الإعرابَ قيمتين : ((قيمةٌ بنائيّةٌ بما هو ظاهرة محايدة للغة العربيّة ، وقيمةٌ وظيفيّةٌ بما هو العنصر الضابط للمعنى وقد تضافر مع سائر العناصر المكوّنة لنسيج الخطاب))^(٤) . وكلتا القيمتين تتّصفان بالطابع الشكليّ القائم على المغايرة والاختلاف ، فكانت الظاهرةُ الإعرابيّةُ قائمةً على نسق سيميائيّ كان به حاجة إلى استكناه نظام من الدوال الاصطلاحية المحكومة بعناصر دلالية لتفسير ظاهرة الإعراب ؛ لذلك كانت نظريّة الوظائف النحويّة ((النظريّة الأساسيّة التي قدّمها النحو العربيّ في تفسير هذه الظاهرة ، وهي نظريّة تقوم على ضبط الظاهرة الإعرابيّة من خلال الوظائف النحويّة التي تتّخذها الوحدات النحويّة))^(٥) .

ويرتبط مصطلح (الوظيفة النحوية) بعدة مصطلحاتٍ أخرى، مثل : (المعنى الوظيفي) ، و(المعنى النحوي)، و(المعنى الداخلي)، و(المعنى البنيوي)^(٦) . وجميع هذه المصطلحات تمثل المعنى الذي تكتسبه الكلمة في داخل السياق النحوي ، أي المعنى الناتج عن وضعها في علاقة مخصوصة مع سائر الكلمات في التركيب ، وبذلك تكون هذه المصطلحات ، وقد درس النحويون المعاني الوظيفية ، وتناولوها بالبحث والتحليل والمناقشة في ظل مفاهيم الأبواب النحوية ، وأولوها أهميةً بالغةً من حيث إنها ذات أثر كبير في بلورة المعنى العام للتركيب .

مفهوم المعنى الوظيفي عند الشاطبي

يُعدُّ أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ) من النحويين الأندلسيين المتأخرين^(٧) ، ويعد كتابه (المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية) من أهم الشروح التي ألفت على ألفية ابن مالك ، وأغزرها مادة^(٨) ، ولم يكن الشاطبي بمنأى عما جاء من أفكار في مصنفات السالفين ، وإنما كان على علم ودراية بما خطته أنامل النحويين الذين سبقوه ، إذ استطاع بما عُرف عنه من نباهة وفطنة وتفكير، من أن يُسبِر أغوارها ، ويقف على نفائس أعماقها ، ويطلع على دفائن أسرارها ، مستشرفاً ذلك بذهن حاد ، وفكر وقاد وتدبر عالم موسوعي استوعب تراث أسلافه ، فنظر إليه نظرة العالم المتأمل العارف بمسالك التحليل ، وطرائق الاستنتاج . لقد كانت المعاني النحوية الناتجة عن تآلف العناصر التركيبية في الجملة العربية غير بعيدة المتناول من الفكر النحوي عند الشاطبي ، بل كانت في مرمى نظر المنتبِع لسطور مقاصده ، تلتهم على صفحات مصنفه بين الحين والآخر .

ولم يكن المعنى الوظيفي _ الذي نحن بصدد الوقوف عليه وإيضاح أثره في الحكم الواجب عنده _ طارئاً الوجود في كتابه ، بل يجد المتفحص لمادة الكتاب أنه من الأمور الجلية التي تركت أثراً واضحاً في أقواله التي عبرت عن تعقُّبه لهذا المعنى، والتفاته إليه في مواضع متعدّدة ، ويمكن للباحث أن يقف على أهم ما جاء من نصوص للشاطبي تشير إلى بيان مفهوم المعنى الوظيفي ، ولا سيّما في أثناء حديثه عن أهم القرائن الدالة على هذا المعنى ، وأعني بها قرينة الإعراب ؛ إذ نجده يشير إليه في أكثر من مناسبة عند تناوله هذه القرينة . ففي حديث الشاطبي عن (المعرب والمبني) رأى أنّ الإعراب والبناء مقدّمة لابدّ منها عند الحديث عن علم النحو ومسائله ، وهي من الضرورات الواجبة الذكر قبل الشروع في الحديث عن النحو ، ((وإنما كانت ضروريةً ومفتقراً إليها ؛ لأنّ المعاني الثلاثة اللاحقة بعد التركيب ، وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة ، لا تتبين إلا بالإعراب))^(٩) .

فالشاطبي في هذا النصّ يشير إلى ضرورة الحديث عن علم النحو بمقدّمة الإعراب ؛ لأنّ الإعراب يرتبط بالمعنى من حيث هو بيان له ، وهذا المعنى يُتحصّل عليه بعد التركيب ،

وقد جعله ثلاثة أصناف ، الأول منها اصطلاح عليه بالفاعليّة ، والثاني بالمفعوليّة ، والثالث بالإضافة ، وما هذه المعاني الحادثة بعد التركيب التي اصطلاح عليها نسبةً إلى وظائفها إلاّ المعاني الوظيفيّة الخاصّة بالمرفوعات والمنصوبات والمجرورات ، والمصطلحات الثلاثة التي ذكرها هي الدالة على أصل القسمة ، وما خرج من هذه الأقسام فمحمولٌ عليها وليس بأصل^(١٠) . وفي حديثه عن علة بناء أسماء الأفعال نقل قول ابن أبي الربيع (ت ٦٨٨ هـ) ، ذكر أنها بُنيت ((لأنّ الإعراب إنّما يكون في اللفظ أمانةً على اعتقاد المعاني الثلاثة التي هي الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة ، وهو الموجب للإعراب))^(١١) .

وفي حديثه عن الاسم المتمكّن يقول: ((إنّ الاسم الذي تَعْتَوِرُ عليه المعاني الموجبة للإعراب ، وهي الفاعليّة ، والمفعوليّة ، والإضافة))^(١٢) . ولا يختلف هذان النصّان عن سابقهما في الإشارة إلى مفهوم المعنى الوظيفيّ . وعندما تكلم على الإعراب والبناء وأيّهما الأصل في الأسماء ؟ نقل رأي ابن خروف قائلاً : ((يمكن الأمران في الأسماء : أن يكون أصلها البناء ، ثمّ دخلها الإعراب للمعاني الطارئة عليها ، وما بُني فيها على أصله ، أو يكون أصلها الإعراب ؛ لأنّها لم تجعل علاماتٍ للأشخاص والأجناس إلاّ للإخبار عنها وتصرفها في الإسناد للمعاني المحتوية عليها))^(١٣) . فالمعاني الطارئة على الأسماء في حال التركيب هي المعاني الوظيفيّة ، و((إنّ هذه الأشياء التي يُطلق عليها إعراب علاماتٍ على معانٍ تَعْتَوِرُ المُعَرَّبَ ، والألفاظ الدالّة على تلك المعاني هي العوامل))^(١٤) .

فهو يحدّد العلاقة بين العلامة الإعرابيّة والمعنى الوظيفيّ الناتج عن العلاقات التركيبية بين أجزاء الملفوظ الكلاميّ انطلاقاً من فكرة العمل. وفي وقوفه على علة بناء صيغتي الأمر والماضي، يقول: ((وإنّما بُنِيَ لفقْد العلة الموجبة للإعراب فيهما ، وذلك التفرقة بين المعاني الحادثة بعد التركيب ، وهي التي إذا اختلفت على الكلمة لم يتبيّن بعضها من بعض إلاّ بالإعراب كالفاعليّة والمفعوليّة والإضافة في الأسماء ، فلمّا كان كذلك لم يكن لدخول الإعراب فيهما معنىً فُبنِيَ لذلك))^(١٥) . ولا يخفى ما في النصّ من تصريح لمفهوم المعاني الوظيفيّة الحادثة بعد التركيب . وقد ذكر علة بناء الحروف ، وعدم استحقاقها الإعراب بقوله : ((لأنّ الإعراب إنّما يُحتاج إليه ليُفرق به بين المعاني المعنويّة على الكلمة اللاحقة لها بعد التركيب ، والحروف خلية عن لحاق المعاني لها سوى ما كان لها بأصل الوضع ، فلم تستحق أن يدخلها إعرابٌ فُبنيت لذلك))^(١٦) . وبذلك نبّه الشاطبيّ على أنّ الإعراب اقترن بالمعنى الوظيفيّ من حيث إنّ الأخير يمثّل المستوى العميق الذي يحكمه السياق العلاقيّ النحويّ فيكون مفسراً للعلاقات التركيبية القائمة بين العناصر المكوّنة للجملة . أما الآخر فيمثّل الأثر الشكليّ الإعرابيّ الناتج عن تلك العلاقات ، فنجد الحرف مبنياً لعدم حصول المعاني التي يمكن أن تتعاقب عليه بعد التركيب .

والواقع أنّ معنى الحرف يتّصف بحالة خاصة في النظرية النحويّة ، ففي الوقت الذي نجد فيه الحرف لا يتمتّع بغير المعنى المعجمي الذي يكون له بأصل الوضع ، نجد هذا المعنى لا يتّضح إلّا من خلال التعالق التركيبيّ بين مكّونات الجملة ؛ لذا حظي هذا المعنى باهتمام ملحوظ من لدن النحويّين ؛ لأنّ معناه المعجميّ _ بطبيعته _ ذو نزعة وظيفيّة ؛ لكونه لا يقف عند حدود المعجم ، بل يتخطّى ذلك إلى عتبة التركيب ؛ لأنّه أحد أهم عناصر الربط في نظام الجملة . لكنّ هذا المعنى لا يمكن أن يوضع في حقل المعاني الوظيفيّة الصّرفة . وعلى أيّ حال فالحرفيّة بحدّ ذاتها هي في الواقع مستوى من مستويات المعاني الوظيفيّة .

وقد ذهب الدكتور حيدر سعيد إلى أنّ الاسميّة والفعلية والحرفيّة تمثل مستوى آخر من مستويات الوظائف النحويّة ، فضلاً عن كونها تمثل الأصناف الأساسيّة للكلام ؛ إذ قال مقررًا هذه الفكرة : ((وبما أنّ مركزيّة المجال الإعرابيّ تتجسّد في الأسماء ، كان تصنيف سيبويه للوظائف النحويّة خاصّاً بالأسماء أساساً . ولكي يضبط سيبويه جدولاً توزيعياً كاملاً للوظائف النحويّة ، ألحق (الفعل) و(الحرف) بالوظائف النحويّة بوصفهما وظيفتين نحويتين ، لا صنفين من أصناف الكلام . وهنا ، علينا أن نلاحظ اختلاف النظام الاصطلاحيّ بين درجتي التصنيف هاتين ، فإنّ تشكّل مصطلحات (الاسم) و(الفعل) و(الحرف) مصطلحات الدرجة الأولى ، تشكّل مصطلحات من نحو (الفاعل) و(المفعول) وسواهما مصطلحات الدرجة الثانية))^(١٧) . ويمكن للباحث أن يتلمّس إحساس الشاطبيّ بهذه المستويات ؛ إذ نجده في حديثه عن علّة بناء الفعل المضارع عند اتصال نون التوكيد به يقول : ((إنّ الفعل لحقه ما لا يلحق إلّا الأفعال ، فقوي فيه جانب الفعلية ، فرجع إلى أصله من البناء ، وكان ذلك أقرب من خروجه عن أصله إلى الإعراب لأجل أنّ الشبه بالاسم والرجوع إلى الأصل يكون بأدنى سبب))^(١٨) . فقولُه : ((قويّ فيه جانبُ الفعلية)) تصريح منه بأنّ (الفعلية) معنى من المعاني الوظيفيّة التي تشكّل مع قرينتها الاسميّة والحرفيّة المستوى الأعلى في سلّم الوظائف النحويّة . ولكن لو سلّمنا بوجود مستويين للوظائف النحويّة الأول منهما يقع في أفق الاسم والفعل والحرف ، والثاني يمثّل أفقاً آخر تقع فيه جملة من الوظائف ، وقد عملنا _ مسبقاً _ أنّ الوظيفة مقترنة بالإعراب ، وأنّ الأسماء تشكّل بؤرة الظاهرة الإعرابيّة ، فهذا يعني أنّ وظائف الأسماء هي الأبرز في المنظومة النحويّة ، وقد لاحظنا من خلال نصوص الشاطبيّ أنّه يضعها تحت ثلاثة أصناف هي (الفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة) . وهذه المعاني تمثّل الأفق الثاني الذي يقع تحت الاسميّة ، فإذا كان الأمر كذلك ، فهذا يعني أنّ المستوى الأول الذي يقع في أفق الاسميّة والفعلية والحرفيّة ، تندرج تحت كلّ عنصر من عناصره مجموعة من الوظائف تمثّل مستوى ثانياً ، وإذا علمنا أنّ الاسميّة تقع تحتها الفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة ... إلخ فما الذي يمكن أن يقع تحت الفعلية متمثلةً بالأفعال المُعرّبة

؟ يرى كلُّ من الدكتور غالب المطلبيّ والدكتور حسن عبد الغني الأسديّ أنّ هناك نظامين للظاهرة الإعرابيّة في العربيّة ، الأول يخصّ الأسماء ، والثاني يخصّ الأفعال، إذ تختلف الظاهرة الإعرابيّة في الأسماء عنها في الأفعال . وقد أراد سيوييه (ت ١٨٠هـ)، من خلال نظريّة العامل أن يقدّم نظريّة توحد الظاهرة الإعرابيّة في الأسماء والأفعال، فتجعلهما يخضعان للظاهرة الإعرابيّة نفسها^(١٩) . وذهب الدكتور حيدر سعيد إلى الاعتقاد بأنّ الأسماء هي التي تشكّل المجال المركزيّ للظاهرة الإعرابيّة ، وإنّما أراد سيوييه أن يُلحق إعراب الأفعال بالنظريّة العامّة للإعراب^(٢٠) . ولو نظرنا إلى قضية الإعراب بشيء من الدقّة لما وجدنا أنّ هناك نظامين مختلفين يحكمان الظاهرة الإعرابيّة في الأسماء والأفعال ، فعلى المستوى التعليميّ نظر النحويّون إلى الجانب الشكليّ القائم على فكرة العمل النحويّ . فهناك مؤثّر ومتأثّر وأثر حسيّ ملموس ناتج عن العلاقة بينهما ، وهذا ما نجده في الأسماء والأفعال معاً . وإذا كانت الأسماء تشكّل المجال المركزيّ للظاهرة الإعرابيّة _ وهذا ممّا لا يُختلف فيه _ فهل يعني هذا أنّ سيوييه عندما وجد أنّ هناك أفعالاً مُعرّبة أراد أن يلحقها بالنظريّة العامّة للإعراب لتطرّد ظاهرة الإعراب على جميع المعربات فحسب ، من دون وجود العلة التي من أجلها أعربت الأسماء المتمثّلة بالتفرقة بين المعاني الحادثة بعد التركيب ؛ إذ إنّ الإعراب ليس ظاهرة لفظيّة مجردة بل ((إنّ الإعراب في الحقيقة معنى لا لفظ ... فإذا قيل لك في قولك: (ما جاءني زيد) : ما الإعرابُ ؟ فقل : اختصاص الضمّة بهذه الحال . ومعنى الاختصاص أنّها تزول في قولك : (رأيتُ زيداً) وكذا الفتحة تزول في قولك : (مررتُ بزيد) فكلُّ واحدة منها قد حُصّت لدلالة على معنى ، فهي تزول بزوال ذلك المعنى ، وتأتي صاحبها الموضوعة للمعنى الثاني ، وكذلك تأتي الثالثة للمعنى الثالث . فالحركة إذاً آلة الإعراب ؛ لأنّ الاختلاف يحصل بها ، ولو كانت الحركة إعراباً ، لوجب أن يقال : حركات الإعراب ؛ إذ الشيء لا يضاف إلى نفسه ، ألا ترى أنّك لو قلت : (حركات حركات) ، أو (حركات الضمة والفتحة والكسرة) كان محالاً))^(٢١) .

وقد أشار الشاطبيّ إلى أنّ علة الإعراب في الأفعال المضارعة يمكن أن تكون للتفرقة بين المعاني الحادثة لها بعد التركيب . كما يكون ذلك في الأسماء على رأي أهل الكوفة ، إذ قال : ((والسبب في دخوله فيه (يعني دخول الإعراب في الفعل) كالسبب في دخوله في الاسم من التفرقة بين المعاني الحادثة بعد التركيب ، فكما أنّ الإعراب في الاسم للتفرقة بين الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة في قولك : ما أحسن زيد إذا نفيت ، وما أحسن زيداً إذا تعجّبت ، وما أحسن زيد ؟ إذا استفهمت ، كذلك هو في الفعل إذا قلت : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، للتفرقة بين النهي عن الفعلين مطلقاً وبين النهي عن الجمع ، وبين الاستئناف والتخيير في الفعل الثاني والنهي عن الأول ، ثم حُمِل في البابين ما لا يفتقر إلى التفرقة

على ما يفتقر إليها))^(٢٢). وفي ضوء هذا المفهوم يبدو أنّ هناك معاني وظيفية خاصةً بالفعل هي غير تلك المعاني الوظيفية الخاصةً بالاسم ، وقد أشار الدكتور فاضل مصطفى الساقى إلى هذا النوع من المعاني وأطلق عليها (الوظائف النحوية العامة) ، وعرفها بأنها المعاني العامة المستفادة من الجمل والأساليب بشكل عام^(٢٣) . ولما كانت المعاني الوظيفية متعلّقة بالتراكيب اللغوية من حيث إنّ التركيب هو المسؤول عن إنتاج هذه المعاني ، فقد كانت لهذه المعاني آثار واضحة في معالجة النحويين المادّة اللغوية ، وسيحاول الباحث الوقوف على أبرز هذه الآثار في الأحكام الواجبة عند الشاطبي .

أولاً : أثر المعنى في وجوب الحكم بتقديم أحد عناصر التركيب

المركب اللغوي يتكون من تعالق عنصرين أو أكثر في داخل الكيان اللغوي ، وكلّ منها يحمل قيمة وظيفية في السياق ، وهذا المركب أمّا أن يكون مركباً فعلياً ((ونريد به الهيئة التركيبية المبدوءة في الأصل بفعل تامّ سواءً أكان مبنياً للمجهول أم مبنياً للمعلوم ، وسواءً أكان متعدياً أم لازماً ، وهذه الهيئة التركيبية هي المعروفة بالجملة الفعلية))^(٢٤) ، أو أن يكون مركباً اسمياً ((ونريد به الهيئة التركيبية المبدوءة في الأصل باسم))^(٢٥) .

وقد قسّم النحويون مكونات الجملة العربية على نوعين : نوع لا يمكن الاستغناء عنه ، ويجب أن يتحقّق في أية جملة ، ونوع يمكن الاستغناء عنه ولا يجب تحقيقه في كل جملة . وسمّوا النوع الأول (عمداً)؛ إذ يعتمد عليها ولا تقوم الجملة من دونها ، وسمّوا النوع الثاني (فضلات) ، أي ما يكون زائداً على الأركان الأساسية ، أو (مكملات)^(٢٦) ، وفرّقوا بين النوعين بأنّ العمدة لا بدّ من توافرها في التراكيب لفظاً أو تقديراً ، أما الفضلة فقد يستغنى عنها في الكلام ، وقد لا يكون الكلام مستقيماً إلا بذكرها. ونظر النحويون إلى مواقع مكونات الجملة (العمد والفضلات) ، فوضّحوها توضيحاً عاماً يمثّل الأصل ، وتوضيحاً خاصاً يمثّل الفرع ، إذ تنبثق من الأصل فروع تستثنى منه ، وتُعدّ حالات خاصة يتحقّق فيها خروج عن الأصل ، وهذه الحالات تنتظمها _ عادةً _ أحكام الوجوب والجواز والمنع ، وهي في الفروع مبنية على مسوّغات وعلل تعوّض عن كسر الأصل^(٢٧). وهذا يعني أنّ هناك مرونة تركيبية تتميّز بها الجملة العربية ، ولكن هذه المرونة تتعلّق ببعض الوظائف من دون غيرها ؛ إذ إنّ لكل وظيفة رتبة ، وقد جعل النحويون للوظائف نوعين من الرتب : الأولى هي (الرتبة غير المحفوظة) وهي التي يأخذ فيها التركيب هيئات مختلفة ، ولا يبقى مستقراً على هيئة واحدة ، إذ يتغيّر موقع الكلمة في التركيب تقدماً أو تأخراً ، مع محافظتها على الوظيفة النحوية نفسها ، كرتبة الفعل مع مفعوله ، ورتبة المبتدأ والخبر ، ورتبة الفاعل مع المفعول ، وغيرها ، فتتعرّض هذه الأنماط إلى التقديم والتأخير في أحد عناصرها دون أن يخلّ بنظامها الوظيفي .

والثانية هي (الرتبة المحفوظة) ، وهي المستقرّة على هيئة تركيبية ثابتة ، بحيث يؤدي حدوث أي تغيير فيها إلى حدوث وظائف نحوية أخرى ، ومنها وجوب تقديم الموصول على صلته ، والموصوف على صفته ، والمبدل منه على البديل ، والمضاف على المضاف إليه ، والفعل على الفاعل ، وغير ذلك^(٢٨). إذن ((فالرتبة محفوظة إذا كانت الكلمة المعينة دائمة التقدّم أو التأخر عن صاحبها ، والرتبة غير محفوظة إذا كانت الكلمة المعينة لا تلزم التقدّم أو التأخر عن صاحبها ، بل يمكن أن يتغيّر موقعها في الجملة فيتقدّم ماحقّه التأخر ويتأخر ما حقه التقدّم مع احتفاظ كل كلمة منهما ببابها النحوي الذي تمثله في الجملة حال التقدّم أو التأخر ، على حين أنّ ذلك التغيّر في الموقعين بين الكلمتين لا يتأتى في الرتبة المحفوظة مع احتفاظ كل كلمة من الكلمتين ببابها النحوي الذي كانت عليه إلا في غير الاختيار أو مع أمن اللبس))^(٢٩) . وهذا يعني أنّ هناك وظائف نحوية ذات رتب ثابتة ، ووظائف نحوية ذات رتب متغيرة ، أو قابلة لإمكان التغيير ، وإن كان للوظائف النحوية جميعها أصل مبني على أساس القواعد النحوية ، وسيحاول الباحث تلمس أثر ذلك بالقاء الضوء على بعض الأمثلة :

١- وجوب تقديم المفعول الذي أصله فاعل :

المعروف في البنية الأصلية للجملة الفعلية في العربية أنّ الفاعل يكون مقدّمًا على المفعول به ، والمفعول به يكون متأخرًا عن الفاعل ، ولكن رتبة المفعول به من الرتب غير المحفوظة ؛ إذ بإمكان المفعول به أن يتحرك في داخل التركيب تقدّمًا وتأخرًا ، فيخرج عن الضابط النحوي الأصلي ، وهو خروج سائغ ((بحكم الوظائف النحوية والدلالية التي يتحكّم فيها المتكلم والسامع))^(٣٠)، وقد أشار سيبويه إلى ما يسوغ هذا التقديم كالعناية والاهتمام^(٣١) ؛ لكون الانزياح الموقعي المجرد من الانزياح الإعرابي يفرز مضموناً دلاليّاً يحقّق غرضاً بلاغياً واقتضاءً مقامياً^(٣٢) ، بيد أنّ هذا التقديم مشروطٌ بمبدأ التصرف المورفولوجي للفعل ؛ إذ إنّ العدول عن أصل الرتبة يفترض في الفعل أن يكون متصرفاً^(٣٣)، فحركة مكونات الجملة الفعلية في داخل التركيب مرهونة بقدرة الفعل على التحول في البنية على وفق التحول في الزمن . ولما كانت هناك علاقة بين الوظيفة النحوية والرتبة ، فقد اتضح لدى الشاطبي أنّ للوظيفة النحوية ذات الرتبة المحفوظة أثراً في الحكم النحوي ، فقد بُني على أصل الرتبة في تقدّم الفاعل على المفعول به وجوب تقدّم المفعول الأوّل على المفعول الثاني في المفعولين اللذين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، في أثناء شرحه لبيت ابن مالك^(٣٤) :

والأصلُ سبقُ فاعلٍ معنَى كَمَنْ مِنْ : ألبسنُ مَنْ زاركُم نسجَ اليمينُ

إذ قال : ((إن الأصل تقدّم المفعول الذي هو فاعل من جهة المعنى على المفعول الذي ليس كذلك ، نحو : أعطيتُ زيداَ درهماً ، وكسوتهُ ثوباً ، وألبستهُ حُلّةً ، وأريتهُ دارَ فلانٍ ،

فالأصل في زيد في هذه المثل التقديم على الدرهم ، والثوب ، والحلّة ، والدّار ، لأنّه كالفاعل في المعنى ؛ لأنّه آخِذٌ ، وكاسٍ ، ولايسٌ ، ورائٍ ، وقد تقدّم بيان أنّ الفاعل الحقيقيّ رتبته التقديم على المفعول ، فكذلك ما كان في معناه بخلاف غيره من المفعولات . وقوله : ((كَمَنْ مِنْ أَلَيْسَ مِنْ زَارِكُمْ نَسَجَ الْيَمَن)) تمثيل للمفعول الذي هو فاعل في المعنى ، وهو المقرون بحرف التشبيه في قوله : ((كَمَنْ فِي الْمِثَالِ الَّذِي هُوَ : (أَلَيْسَ مِنْ زَارِكُمْ) ، فَمَنْ زَارِكُمْ هُوَ الْمَفْعُولُ الَّذِي هُوَ فِي الْمَعْنَى فاعل ، و(نَسَجَ الْيَمَنِ) هُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي ، و ليس فيه معنى فاعليّة فكان أصله التأخير ، وأصل (مَنْ) (التّقديم)) (٣٥) .

يتّضح في شرح هذا البيت أنّ الشاطبيّ يفهم من كلام الناظم وظيفة الفاعليّة بأنّها هي العنصر الذي يُعوّل عليه في تقرير الحكم النحويّ في وجوب تقديم المفعول الذي هو فاعل في المعنى ، ويبدو أنّه بهذا الفهم يضع يده على البعد التداوليّ لوظيفة الفاعليّة ، ويشير إلى مفهوم الفعل الإنجازيّ وعلاقته الوثيقة بمفهوم الحدث من وجهة نظر معاصرة ، إذا ما عرفنا أنّ تعريف لفظ الفعل في الفكر اللسانيّ المعاصر ((هو كلّ حدث حاصل بواسطة الكائن الإنسانيّ)) (٣٦) ؛ إذ إنّّه يجسّد فكرة الفعل الإنجازيّ في الدرس اللسانيّ الحديث عندما ينظر إلى (زيد) في أمثله المتقدّمة في النصّ على أنّه هو (الآخذ ، والكاسي ، واللابس ، والرائي) ، إذ يقول فان دايك : ((إنّ كلّ فعل إنجازي يقتضي حدثاً مفعولاً بالجسم إلا أنّه لما كان كلّ حدث مفعول بالجسم لم يجر أن أكون أنا متسبباً فيه شخصياً ، بل شخص آخر أو حدث آخر ، فنحن نحتاج إلى مفهوم الفعل (وهي صيغة اسم الفعل الدائم) لإيجاد حدث مفعول بجسمي أنا)) (٣٧). ففكرة وظيفة الفاعلية عند الشاطبيّ في هذا الموضوع تتساق مع فكرتها في الدرس اللسانيّ الحديث ، وقد بناها على النظر إلى المعنى الوظيفيّ . ويُلحظ أنّ معنى الفاعليّة هنا قد أثر في الحكم النحويّ في وجوب تقديم المفعول الأوّل على المفعول الثنائيّ في المفعولين اللذين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً في حديثه عن هذا الموضوع (٣٨) .

٢- وجوب تقديم (كلّ) على ألفاظ التوكيد عند ورودها معها :

(كلّ) من ألفاظ التوكيد المعنويّ الذي يرد في اللغة بألفاظ خاصّة لإزالة الشكّ عن المؤكّد بها في نسبة المعنى المسند إليه في الجملة ، فهو - يرفع احتمال إرادة غير الذكور ، أو احتمال عدم شموله (٣٩) . وألفاظ هذا النوع من التوكيد تسعة (وهي : نفسه ، وعينه ، وكلّه ، وأجمع ، وأجمعون ، وجمعاء ، وجمّع ، وكلا ، وكلتا) (٤٠) ، ومعنى هذه التوابع كلّها شدّة التوكيد (٤١). ويجوز إذا أريد تقوية التوكيد أن يُتبع (كلّه) بأجمع ، و(كلها) بجمعاء ، و(كلهم) بأجمعين ، و(كلهن) بجمّع (٤٢) . قال الشاطبيّ في تعرّضه لبيت ابن مالك القائل (٤٣) :

وَبَعْدَ كُلِّ أَكْدُوا بِأَجْمَعًا جَمْعَاءَ أَجْمَعِينَ ثُمَّ جُمَعَا

((ثم إنّ هذه الألفاظ إمّا أن يُوتى بها مع (كلّ) ، أو دونها فإنّ أتى بها مع (كلّ)

فالواجب تقديم (كل) ؛ لأن ترتيب هذه الألفاظ إذا جُمعت مع (كل) أن تتقدم (كل) فنقول : رأيتُ زيداَ كَلَّهَ أجمع ، ولا تعكس فنقول : رأيتُ زيداَ أجمعَ كَلَّهَ ، لأن (كَلَّ) أقوى من حيث كان يُستعمل تابِعاً وغيرَ تابع . بخلاف (أجمع) فإنه لا يُستعمل إلا تابِعاً . ومن ذلك قول الله تعالى: { فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ } (٤٤) (((٤٥) .

وقال في موضع آخر: ((وإذا اجتمع (كل) و(أجمع) فُدِّمَ (كل) ؛ لأنه يُستعمل توكيداً وغيرَ توكيد ، بخلاف (أجمع) فإنه لا يُستعمل إلا توكيداً)) (٤٦) . ففي هذين النصين يُعَلَّل الشاطبي وجوبَ تقدُّم (كل) على ألفاظ التوكيد الأخرى في حال اجتماعها بعلة ذات جنبه وظيفية ، فالقوة التي وصفها بها تتمثل في قدرة اللفظ (كل) على التمتع بعدة وظائف، فضلاً عن وظيفة التوكيد خلافاً لغيره . والوظائف التي تؤديها (كل) عند خروجها عن تأدية وظيفة التوكيد متعدّدة ، إذ إنها ترد مبتدأ ، كما في الآية الكريمة: { قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُلٌّ فِيهَا إِنَّ اللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ الْعِبَادِ } (٤٧) ، إذ قال الأخفش (ت ٢١٥هـ) إنها مبتدأ (٤٨) ، وأجاز الكسائي (ت ١٨٩هـ) والفراء (ت ٢٠٧هـ) نصب (كل) على النعت للضمير المنصوب به (إن) (٤٩) ، وقد يريدون بالنعت التوكيد ؛ لأنهم يسمون التوكيد نعتاً (٥٠) . وذهب ابن هشام (ت ٧٦١هـ) إلى أنها بدلٌ من اسم (إن) (٥١) .

وقد تأتي (كل) نائب مفعول مطلق (٥٢) ، نحو : أخلصت لك كلَّ الإخلاص . أو نائب ظرف (٥٣) ، نحو : مشيتُ كلَّ النهار . وقد تأتي نعتاً إذا دلّت على بلوغ الغاية في الكمال أو النقص ، وأضيفت إلى اسم ظاهر مماثل للمنعوت في لفظه ومعناه (٥٤) ، نحو : أنت البطل كلُّ البطل ، وهو الخائن كلُّ الخائن ، أي : أنت المتناهي في البطولة ، وهو المتناهي في الخيانة . وتسمى في هذه الحالة : (كل) الكمالية (٥٥) . وقد تنصب (كل) على الحالية مقطوعةً عن الإضافة (٥٦) كقول بعضهم (سرتُ بهم كُلاً) (٥٧) .

إنَّ قدرة هذا اللفظ على شغل أكثر من وظيفة نحوية أوجبت له مزيةً النقْدُم على ألفاظ التوكيد الأخرى . وهذا دليل على أن الشاطبي قد أفاد في تحليل هذا الاستعمال من النظر إلى المعاني الوظيفية في عملية التحليل النحوي .

ثانياً : أثر المعنى في وجوب الحكم بتقدير عناصر محذوفة في التركيب

التركيب اللغوي _ كما مرَّ _ متواليّة لغويّة تتكون من مجموعة من العناصر في السياق ، وهذه العناصر محكومة بجملة من القواعد التي تقنن أنظمة الارتباط بين المكونات اللغوية ؛ للوصول إلى صياغة تراكيب صحيحة قادرة على إنتاج المعاني المطلوبة في عملية التواصل بين أفراد الجماعة اللغوية . وقد نظر النحويون إلى ظواهر اللغة التي تتحقّق فيها أنظمة الارتباط بين العناصر في الآليات الإجرائية للبحث النحوي ، فكانت تمثّل الأسس المعرفية التي قامت عليها نظرية النحو العربي ، والتي شكّلت منطلقاتها التأسيسية في إطار التقنين

والبحث والتحليل ، كفكرة العمل ، وظاهرة الإسناد ، وظاهرة العلامة الإعرابية ، وظاهرة الرتبة ، وظاهرة التلازم ، وغيرها من الظواهر التي يمكن وصفها على أنها تمثل بؤر البحث المنهجي في التحليل النحوي ، ولبناته المتواشجة التي يرتبط بعضها ببعض ، ويستدعي بعضها بعضاً . وكان لا بد من الحفاظ عليها ؛ لأن ذلك يعني الحفاظ على المعيار التركيبي للجملة العربية . فظاهرة الإسناد _ مثلاً _ تُعدُّ الظاهرة الأساسية في نظام الجملة العربية ؛ لأنَّ الجملة في العربية تقوم على جزأين أساسيين هما المسند والمسند إليه ، وهذه الظاهرة ((تجسّد الارتباط المعنوي بين الجزأين الأساسيين ، وقد جعل نحائنا هذه الظاهرة شمولية كلية تنطبق على كلّ ما يؤدي معنى من المعاني النحوية ، فإذا لم يجدوا أحد الركنين أولوه وقدروه ، واستناداً لظاهرة الإسناد برزت : فكرة الحذف وفكرة الزيادة)) (٥٨) .

فكرة الحذف والتقدير مبنية على فكرتين أساسيتين الأولى تتمثل بالإسناد : المسند والمسند إليه ، والثانية تتمثل بالعمل الذي يقوم على ثلاثة أطراف : العامل ، والمعمول ، والأثر (٥٩) ، ولا بدّ للأثر من مؤثّر ، فإن لم يكن المؤثّر موجوداً ، فهو محذوف لا بدّ من تقديره (٦٠) ؛ لذلك عُدَّت هذه الفكرة من الآليات المُعتمَدة عند سيبويه والنحويين العرب لتفسير العلاقات اللغوية داخل النمط التركيبي (٦١) . فالتقدير إنّما يستدعيه حذف بعض العناصر ممّا يخلُّ بالنظام التركيبي ؛ لأنّه ((إسقاطٌ لصيغ داخل النصّ التركيبي في بعض المواقف اللغوية ، وهذه الصيغ يُفترض وجودها نحويّاً ؛ لسلامة التركيب وتطبيقاً للقواعد ، ثم هي موجودة أو يمكن أن توجد في مواقف لغوية معينة)) (٦٢) . وتمتدُّ فكرة الحذف والتقدير في النحو العربي على جبهة واسعة ، تبدأ من تقدير الحركة الإعرابية إلى أن تصل إلى تقدير (الجملة) أو (التركيب) ، و(الكلام) ، وتضم فيما بين ذلك (أجزاء الجملة) سواء أُسند إليها أم كانت تكملة لها (٦٣) . وعلى وفق ذلك فقد استنتج الدكتور علي عبد الفتاح محيي من منهج النحويين والمفسرين في دراسة الجملة العربية أنّه يمكن أن يُحدّد التقدير في الاصطلاح النحويّ بأنّه : ((زعمُ حركة أو حرفٍ في كلمة ، أو كلمةٍ في جملة ، أو جملةٍ في كلام ، كلّ منها لا وجود له في اللفظ ، ولا في الكتابة)) (٦٤) .

إنّ النظام التركيبي يستدعي وجود عنصر من عناصره ملفوظاً به أو مقدراً ، وقد يكون المعنى الوظيفي مؤثراً أصيلاً في هذا الاستدعاء ، ويمكن لنا بيان ذلك بالأمثلة الآتية :

١- وجوب تقدير الفاعل بعد الفعل :

المعروف أنّ الجملة الفعلية هي الجملة المكوّنة من فعل وفاعل ، أو ممّا كان أصله الفعل والفاعل ، ولا بدّ من أن يتقدّم الفعل على الفاعل (٦٥) . فركنا الإسناد في الجملة الفعلية هما : الفعل والفاعل ، أي إنّ الجملة الفعلية لا بدّ من أن تتألّف من فعل وفاعل في أقصر صورها ، وعلى وفق ظاهرة التلازم لا بدّ للفعل من فاعل ، كما أنّه لا بدّ للفاعل _ وهو

معمول الفعل _ من فعل يعمل فيه الرفع ، فلا يكون فعلاً إلا وله فاعل^(٦٦) ، وهذا تلازم يقتضي أن الفاعل لا يجري عليه الحذف من الجملة الفعلية ، إن لم يكن ظاهراً فهو مستتر في الفعل نفسه ، ويوصف الاستتار يُحافظ على قاعدة التلازم ، أو على لزوم الذكر ، أو التقدير ، فكان القول باستتار الفاعل من مسالك النحويين للخلاص من القول بحذفه ؛ لأنّه غيرُ مذکور ؛ لأنّ القول بحذفه يتعارض _ تماماً - مع قولهم : لا بدّ للفعل من الفاعل^(٦٧) . وقد أشار الشاطبي إلى هذه الفكرة عندما قال : ((إنَّ الفاعل لا بدّ منه بعد الفعل ، فقد يكون ظاهراً ، وذلك نحو : قام زيدٌ ، وقد يكون مُضمراً نحو : زيدٌ قامَ . ففي (قام) ضميرٌ عائد على (زيد) ، تقديره : قامَ هو ، ولا يُتكلّم بـ(هو) . فإذا ظهر الفاعل بعد الفعل فذاك ، وإن لم يظهر فالفاعل ضميرٌ مُستترٌ في الفعل أو فيما أشبهه))^(٦٨) .

وقد وضع النحويون للكلمة التي تؤدّي وظيفة الفاعلية بعض الأحكام ، منها وجوب الحضور اللفظي أو التقديري للفاعل ، ولكي تكتمل معادلة الإسناد ؛ لا بدّ من مسند (حكم) ومسند إليه (فاعل) محكومٍ عليه ، وهو اسم صريح أو مؤوّل يسند إليه الفعل ، أو ما جرى مجراه غير مصوغ للمفعول^(٦٩) . ويكون مرفوعاً بعد إسناد الفعل إليه ، ظهر فيه الرفع أو خفي ؛ لأنّه عمدة^(٧٠) ، ورتبته بعد المسند ، فلا يكون إلا بعد فعله ، ولا يكون الفعل متأخراً عنه ، بل يكون مقدّماً عليه^(٧١) ؛ لأنه كالجزء منه ، فإن ظهر فهو الفاعل ، وإن لم يظهر فهو مستترٌ ؛ لأنّ الفعل لا يخلو من فاعل^(٧٢) . وهذا يعني أنّ تركيب الجملة الفعلية يقوم على وظيفتين ، الأولى وظيفة الفعلية وهي إحدى وظائف المستوى الأول ، والثانية وظيفة الفاعلية وهي إحدى وظائف المستوى الثاني ، وكلتاها تطلب الأخرى . إن افتقار الفاعل لهذه الشرائط يُعدّ خللاً في تركيب الجملة ، فعدم وجوده في التركيب الفعلي يستدعي البحث عنه ، ومحاولة إيجاده ، أو خلق وجود له . وقد ساق الشاطبي بعض الشواهد والأمثلة التي تفتقر إلى وجود الفاعل في الجملة صراحة ؛ إذ قال : ((ومن مثل سيبويه : (بدا لهم أيهم أفضل) ... وفي الشعر أيضاً من ذلك كثير ، كقوله^(٧٣) :

ما ضرَّ تغلبَ وائلٍ أهجوتها أم بُلت حيث تلاطمَ البحران

وقال بشر^(٧٤) :

نزعَتْ بِأسبابِ الأمورِ وَقَدْ بَدَا لذي اللَّبِّ مِنْهَا أَيُّ أمرِهِ أَصوبُ

ومن ذلك في القرآن الكريم أيضاً : { وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ }^(٧٥) ، ونحوه قوله تعالى : { وَلَقَدْ أَوْحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ }^(٧٦) ، والمفعول الذي لم يُسمَّ فاعله بمنزلة الفاعل في جميع أحكامه ، ومن مثل الفراء : قد تبين لي أهدأ عبدُ الله أم زيدٌ ، وبدا لي لأضربنك ... ومثل ذلك في الكلام كثيرٌ))^(٧٧) ، وذكر الشاطبي شواهد أخرى للمسألة^(٧٨) ، كقوله تعالى : { ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِّنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنُنَهُ حَتَّىٰ جِيءَ

{^(٧٩)} ، وقوله تعالى : {أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ} ^(٨٠) . والناظر إلى هذه الأمثلة يجد أنّ الأفعال فيها جاءت متلوّة بجُمْل ، ولا وجود لاسم صريح أو مسبوك ، والقاعدة تنصُّ على أنّ ((الجملة من حيث هي جملة لا تقع فاعلة أبداً)) ^(٨١) . لكنَّ تحنُّم وجود وظيفة الفاعليّة في الجملة الفعلية دعا النحويين إلى محاولة الإشارة إليها في ضوء ما يمكن أن يوحي به التركيب ، إذ رأى سيبويه أنّه بالإمكان تقدير الفاعل في مثاله بما يمكن أن يتحصّل من معنَى في الجملة التي تتلو الفعل ، فقال : ((كأنّك قلت : ظهر لهم هذا أفضل أم هذا)) ^(٨٢) ، فالمعنى المفهوم من الجملة هو الذي يقوم بوظيفة الفاعليّة .

في حين ذهب المبرد (ت ٢٨٥ هـ) ومن وافقه إلى تأويل مصدر مفهوم من الفعل نفسه ، أي إنّ المادّة التي تقوم بوظيفة الفعليّة هي التي تستخلص منها المادّة التي تقوم بوظيفة الفاعليّة ((وهو أنّ هذا الباب كلّه محمولٌ على إضمار المصدر المفهوم من الفعل ، فهو الفاعل والتقدير : بدا لهم بداءٌ ، ويهد لهم هُدًى ، وتبين لكم تبينٌ ، و أوحى وحيٌّ أو إحياءٌ ، وكذلك سائر الأمثلة ، وقد وقع المبرّد في كتاب سيبويه طُرّة نصّها : (بدا لهم فعلٌ ، والفعل لا يخلو من فاعل ، ومعناه عند النحويين أجمعين بدا لهم بدوٌ ، وقالوا : ليسجُننّه . وإنّما أضمر (البُدُو) لأنّه مصدر يدلُّ عليه قوله : (بدا لهم) ، وأضمر ... ولا يكون (ليسجُننّه) بدلاً من الفاعل ، لأنّه جملة ، والفاعل لا يكون جملة)) ^(٨٣) .

فالمبرّد يذهب إلى تقدير وجود الفاعل ليس من خلال ما توحى به الجملة بعد الفعل من المعنى ، بل من خلال النظر إلى مصدر الفعل نفسه . أمّا الشاطبي فقد أقرّ بافتقار الفعل إلى الفاعل في مثل هذه الجمل ، والتمعت بفكره إتّماعاً لم يكن النحويون من قبله قد التفتوا إليها في حدود ما اطلعنا عليه من مصادر ، ثم بنى عليها مذهبه الموافق لمذهب سيبويه ، إذ إنّهُ فطن إلى الدلالة الجامعة التي تجعل هذا القسم من الأفعال يسلك مثل هذا السلوك النحويّ ، فنصّ على ((أنّ النمط ممّا حُمِلَ الكلامُ فيه على معناه دون لفظه ، والمسألة من باب تعليق الفعل عن الفاعل كما يُعلّق عن المفعول بإطلاق في باب ظنننّت ، لأنّ بدا ، وظهر ، وتبين في معنى علم ، فعُلّق تعليقه ، وكذلك قوله : {أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ} ، لأن معناه : أفلم يعلموا ؟ فإن قيل : فأين الفاعل ؟ قيل : ما أعطاه الكلامُ المعلّق عنه الفعل من معنى المفرد ، لأنّ التقدير : بدا لهم هذا المعنى ، كما أنّ الجملة المعلّقة في (علمت) على ذلك التقدير ، ولم يقع مفعول علمت جملةً أصلاً إلّا في اللفظ ، وأمّا في المعنى فلا ، فكذلك وقوع الجملة في موضع الفاعل)) ^(٨٤) . إنّ الشاطبيّ يذهب مذهب سيبويه بانتزاع وظيفة الفاعل من معنى الجملة الواقعة بعد الفعل عن طريق إمكان ما تؤدّيه من معنى المفرد مرتكناً إلى الجنبّة الدلاليّة في رجوع الأفعال إلى معنى الفعل (علمت) وهو فعل يرتبط سلوكه النحويّ بقضيّة التعليق .

ويُستخلص من ذلك أنّ افتراض وجود وظيفة الفاعلية في الجملة الفعلية حتمت على النحويين تقدير وجود الفاعل عن طريق سلوك أكثر من مسلك من أجل الحفاظ على طرفي الإسناد . وقد ذهب الدكتور كريم حسين ناصح إلى أنّه يمكن أن ((يصحّ التعبير عن المعنى المقصود برُكنٍ واحد إذا كان التركيب يوحي بتمام المعنى من غير الاحتياج إلى ذكر الرُكن الثاني أو تقديره إذ يصحّ التعبير ... عن تمام المعنى المقصود بالفعل وحده من غير احتياج إلى ذكر الفاعل أو تقديره إذا أوحى القرائن أو المقام أو نسج الكلام بما يتمّ المعنى به))^(٨٥) . لكن النحويين كانوا بإزاء تعقيد الظاهرة اللغوية ، ولا بدّ لهم من الالتزام بضوابط أنظمة التقنين العامّة ، ومن جعلتها التلازم الوظيفي بين المسند والمسند إليه في الجملة العربيّة ؛ لذلك فإنّ ما ذهب إليه النحويون في افتراض وجود الفاعل من خلال التأويل يعدّ من الفرضيات اللازمة للمحافظة على القاعدة النحويّة ، على وفق مناهجهم المقرّرة^(٨٦) .

٢- وجوب تقدير العامل في الحال المؤكّدة :

ذكرنا _ سابقاً _ أنّ الحال لا بدّ له من عامل يعمل فيه ؛ لأنّه مُعربٌ منصوبٌ والمعرب لا بدّ له من عامل^(٨٧) . ومن أقسام الحال الحال المؤكّدة ، وهي الحال التي ترد مؤكّدةً لمعنى الخبر ، وموضّحةً له ، وهي التي يتحصّل معناها من دون ذكرها ، وتجيء هذه الحال بعد جملة اسميّة ، يكون الخبر فيها اسماً صريحاً ، ولا يكون فعلاً ؛ لأنّها تؤكّد الخبر بذكر وصف من أوصافه الثابتة له ، والفعل لا ثبات له ولا يوصف ، وهذه الحال واجبة التأخير عن الجملة التي تسبقها ، وتختصّ هذه الحال بأمور لا توجد في غيرها ، منها : أنّها لازمةٌ غيرٌ منتقلة ، وأنّ معناها يُفهم قبل ذكرها ؛ لدلالة الجملة التي قبلها عليها^(٨٨) .

وتأتي لتوكيد بيان يتعيّن ، نحو : هو زيدٌ معلوماً ، أو لفخر ، نحو : أنا فلانٌ بطلاً شجاعاً ، أو لتعظيم ، نحو : هو فلانٌ جليلاً مهيباً ، أو لتحقير ، نحو : هو فلانٌ مأخوذاً مقهوراً ، أو لتصاغر ، نحو : أنا عبدك فقيراً إليك ، أو لوعيد ، نحو : أنا فلانٌ متمكناً منك ، أو لمعنى غير ذلك ، كما في نحو : هو الحقُّ بيّناً ، وزيدٌ أبوك عطوفاً^(٨٩) . ولما كانت وظيفة الحال تستدعي عاملاً على وفق نظريّة النحويين القائمة على وجوب توافر أركان العمل الثلاثة ، كان لا بدّ من البحث عن عامل ، إذ يفتقر هذا النوع من الجمل إلى العامل ؛ لجمود طرفيها ، وقد اختلف النحويون في تقدير هذا العامل ، قال الشاطبي (فذهب الناظم أنّه مضمّر ، وهو فعل تفسّره الجملة ، وذلك : أحقُّ ونحوه ، أو أعرفه ، أو أتحقّقه ، أو شبه ذلك ، فإذا قلت : هو زيدٌ معروفاً ، فالتقدير : أحقُّه أو أعلمه معروفاً ، وإذا قلت : أنا زيدٌ معروفاً ، فالتقدير : أعرفني ، أو أعرفُ ، أو نحو ذلك . وهذا مذهب السيرافي)^(٩٠) .

فاعتماد أصحاب هذا الرأي يقوم على تقدير فعل عامل مفسّر بالجملة الاسميّة ، في حين ((ذهب الزجاج إلى أنّ العامل هو الخبر لتأويله بمسمّى ونحوه ، وذهب ابن خروف

إلى أن العامل هو المبتدأ بما فيه من معنى تنبّه ((^{٩١}) . ورأى الشاطبي أن ((الظاهر من كلام سيبويه أن العامل معنى الجملة لا معنى المبتدأ بانفراده ، ولا الخبر بانفراده ، إذ معناها إذا قلت : هو زيدٌ معروفًا ، أي انتبه له ، أو الزمهُ معروفًا ، فإنما قُدِّرَ معنى الجملة ، إما تقدير ذلك في المفرد فمتكَلَّفٌ ، لأنه أمرٌ معنويٌّ فلا يكون إلا من الجملة ... لأنهم جعلوا الجملة كالبدل من اللفظ بالعامل)) (^{٩٢}) . وضعف ابن الناظم (ت ٦٨٦هـ) رأيي الزجاج (ت ٣١٦هـ) وابن خروف (ت ٦٠٩هـ) ؛ لاستلزام الأول المجاز ، واستلزام الثاني تقديم الحال على الخبر ، وهو ممتنع (^{٩٣}) . ومهما تكن درجة القوة التي يتمتع بها أي رأي من هذه الآراء ، فإن الناظر إليها يجد النحويين يعتمدون في تقدير عامل الحال على المعنى اعتماداً كلياً، فمنهم من نظر إلى معنى الجملة فجعله مفسراً لعامل الحال ثم قدره بموجب هذا التفسير، ومنهم من نظر إلى أحد أطراف الجملة بما يوحي به من المعنى فقدره على وفق هذا الإيحاء، وانطلاقاً من هذه الرؤى فإن المعنى الوظيفي متمثلاً بالحالية قد أوجب هذا التقدير بما يطلبه من لوازم .

ثالثاً : أثره في وجوب الحكم الإعرابي : وهناك مسائل أخرى غير مسائل التقديم والتأخير والحذف والتقدير يكون فيها أثر للمعنى الوظيفي في وجوب بعض الأحكام منها ما يتصل بالإعراب ، وسنلاحظ ذلك من خلال المثال الآتي :

وجوب نصب التمييز إذا كان فاعلاً في المعنى وتقدمه أفعال التفضيل :

التمييز ما ميّزت به الأجناس المحتملة للمعاني الكثيرة ، فإذا قيل : امتلأ الإناء ، احتمل أن يكون هذا الامتلاء بأشياء كثيرة ، فإذا قلت : ماءً أو غير ذلك ، ميّز ما كان مبهماً محتملاً لغيره (^{٩٤}) ؛ لذلك فقد شاع حده عند النحويين بأنه : اسمٌ ، نكرةٌ ، بمعنى (من) مبينٌ إبهام اسم أو نسبة (^{٩٥}) . ويسمى التمييز تفسيراً ، وتبييناً ، وبياناً ، وهذه الألفاظ ذات مدلول واحد فإذا ميّز الشيء فقد فسّر ، وقد بيّن (^{٩٦}) ، كما يسمّى _ أيضاً _ المميّز ، والمفسّر ، والمبيّن (^{٩٧}) . ويكون رافعاً لإبهام كائن في اسم ما ، أو في كلام ما ، وذلك بتحديد جهة دلالية يؤدّيها هذا العنصر النحويّ ، فترفع هذا الإبهام ، فهو اسم ؛ لأنه شيءٌ ما ، ونكرةٌ ؛ لأنه واحد يدلّ على أكثر منه ، ويقع بعد مبهم يصلح لكثير ، فيأتي ليحدّد جانباً من الجوانب الدلالية المتعدّدة لاسم عامّ أو كلام عامّ ، فيكون محدّداً لهذا العموم ، أو مفسّراً لإبهامه ، ممّا يعني أن الضابط الدلاليّ للتمييز هو التحديد لمعنى عامّ (^{٩٨}) . والمراد من كونه بمعنى (من) أنه يفيد معناها لا أنها مقدّرة في نظم الكلام ، إذ قد لا يصلح الكلام لتقديرها (^{٩٩}) . والتمييز على وفق المبهم الذي يوضّحه ويبينه ويفسّره نوعان (^{١٠٠}) :

الأوّل : المبيّن إبهام ذات : وهو الواقع بعد المقادير نحو : (زرعْتُ فداناً شعيراً) ، وشبه المقادير نحو : (تناولت قدحاً ماءً) ، فالقدح قد يكون صغيراً وقد يكون كبيراً ، وبعد ما هو

فرع له نحو : (اشتريتُ خاتماً ذهباً) .

والثاني : المبيّن إبهام نسبة: نحو (حَسُنَ مُحَمَّدٌ خُلُقًا) ، ف(خُلُقًا) بيّن نسبة الحسن إلى (محمد) ، فليس (محمد) مبهماً ، و إنما حُسُنُ مُحَمَّدٍ هو المبهم ، فمُيِّزُ بِالخُلُقِ .
وأكثر ما يكون تمييز النسبة محوّلًا عن فاعل أو مفعول ، فإذا قلنا : (عَزَّرَ أَخوكَ علماً) .
فالأصل: (عَزَّرَ علْمُ أخيكَ) ، وإذا قلنا: (أشعلتُ البيتَ ناراً) ، فالأصل: (أشعلتُ نارَ البيتِ) .
ويرد التمييز بعد أفعال التفضيل ، يقول ابن مالك^(١٠١) :

والفاعل المعنى أنصبين بأفعلاً مفضلاً كأنت أعلى منزلاً

وفي هذه المسألة يظهر أثر المعنى الوظيفي في وجوب الحكم الإعرابي بشكل ملحوظ ؛ إذ الاعتماد يكون على النظر إلى أصل الوظيفة في هذا الحكم ، يقول الشاطبي : ((فيريد أنّ التمييز إذا تقدّمه أفعال التفضيل وكان في المعنى فاعلاً ، فإنّه ينتصب لا غير ، نحو قولك : أنت أعلى منزلاً ، ف (منزلاً) يلزم نصبه لأنّه في المعنى فاعلٌ بأفعل ، وعلامة ذلك أن تقدّر أفعال فيكون التمييز فاعلاً به ، فإذا سبكت من (أعلى) فعلاً فقلت : علا - صار (منزلاً) مطلوباً بالرفع على الفاعلية فتقول : علا منزلك .

وعلى هذا تقول : زيدٌ أكثرُ منك مالاً ، وأعرّجُ حمىً ، وأفضلُ أمّاً ، وأحسنُ وجهاً . هذا إذا كان المميّز غير مضافٍ ، وكذلك إذا كان مضافاً ، نحو : زيدٌ أكثرُ الناسِ مالاً ، وأعرّجُهم حمىً ، وأفضلُهم أمّاً وأحسنُهم وجهاً . فهذا الباب ونحوه التمييز فيه فاعلٌ معنّى بأفعل ؛ إذ التقدير : زيدٌ كثرَ مالهُ ، وعزّجُ حماهُ ، وفضلتُ أمّه ، وحسنُ وجههُ))^(١٠٢) .

يتضح من معالجة الشاطبي لهذه العيّنة في التحليل أنّه ينظر إلى أصل التركيب ، وما يمكن أن ينتج عنه من معنّى وظيفيٍّ للاستدلال على وجوب تقرير حالة الإعراب ، وهي النصب ، ولا يجوز الجرُّ عن طريق الإضافة ؛ لكون معنى الفاعلية لا يقتضي ذلك ، ويتعارض مع حالة الجرِّ ، فتدافع الخصائص الوظيفية للفاعلية مع هذه الحالة ؛ لذلك يجب نصب التمييز ، ويمتنع الجرُّ .

نتائج البحث : تمخّص البحث عن جملة من النتائج التي يمكن إجمالها في النقاط الآتية :

١- يتشكل المعنى الوظيفي عند الشاطبي في مستويين أحدهما يقع في أفق الاسم والفعل والحرف ، والثاني يتمثّل في جملة الوظائف النحوية التي يؤديها كلّ من الاسم والفعل .

٢- إنّ بعض آراء الشاطبي تتوافق مع الأنظار اللغوية المعاصرة التي تتصل بالأبعاد الوظيفية والنداولية ، كفكرة الفاعلية التي بناها على أساس النظر إلى المعنى الوظيفي ، وأثر ذلك في وجوب بعض الأحكام المتعلقة بالتركيب ؛ فأوجب تقديم المفعول الذي أصله فاعل ، إذ أنتج اعتبار هذا المعنى أثراً في الحكم النحوي من حيث الرتبة ، وكذلك فكرة تسوية الابتداء بالنداء بالنكرة التي تتوافق مع بعض مفاهيم البعد الوظيفي في الدرس اللساني الحديث .

٣- أفاد الشاطبي في تعليل الأحكام المتعلقة بالجوانب التركيبية مستنداً إلى إمكان التعدد الوظيفي للفظ الواحد ، ذلك التعدد الذي أوجب لهذه اللفظة رتبةً مخصوصة في التركيب كتعليل حكم وجوب تقديم (كل) على ألفاظ التوكيد عند ورودها معها ؛ لإمكان شغلها أكثر من وظيفة نحوية أوجب لهذا اللفظ مزية التقديم على ألفاظ التوكيد الأخرى .

٤- يؤثر المعنى الوظيفي عند الشاطبي في وجوب تأويل بعض العناصر المحذوفة في التركيب ، وذلك نظراً لما تتطلبه الوظيفة النحوية من لوازم خاصة بها تمثلها عناصر لغوية لا بد من توافرها في التركيب لفظاً أو تقديراً .

٥- أفاد الشاطبي من تطويع المعنى الوظيفي في الاستدلال على وجوب بعض الأحكام الإعرابية ؛ إذ إن للوظائف النحوية لوازم خاصة تقتضي حالة إعرابية معينة .
الهوامش :

(١) ينظر العربية والإعراب : ٤٨ .

(٢) يمتد مفهوم مصطلح الوظيفة في اللسانيات المعاصرة إلى أبعد من ذلك ؛ إذ إنها تنظر إلى الوظيفة على أنها من معطيات السياق الخارجي ، ف اللغات الطبيعية وظيفة أصلية هي وظيفة التواصل ، وما عداها وظائف فرعية ، وترتبط بين اللغات الطبيعية ووظيفتها التواصلية علاقة تبعية ؛ إذ تحدد الوظيفة خصائص البنية ، وليست الجملة في نحو الخطاب الوظيفي هي الوحدة الدنيا وإنما هي (الفعل الخطابي) الذي يمكن أن يطابق مفردة أو مركباً اسمياً أو جملة أو نصاً كاملاً ، ينظر : مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي : ٨ - ٩ .

(٣) العربية والإعراب : ٦٥ .

(٤) المصدر نفسه : ٧٣ .

(٥) مدخل إلى الشكلائية السيبويهية (بحث) : ٧١ .

(٦) ينظر الوظائف الدلالية للجملة العربية دراسة لعلاقات العمل النحوي بين النظرية والتطبيق : ١٩ .

(٧) تنظر ترجمته في نيل الابتهاج بتطريز الديباج : ٤٨ - ٥٢ ، وبرنامج المجاري : ١١٦ - ١٢٢ ، والأعلام : ١ / ٧٥ ، وفتاوى الإمام الشاطبي للدكتور محمد أبي الأجناب - مقدمة المحقق .

(٨) حَقَّقَ الكتاب بنسختين: النسخة الأولى بتحقيق لجنة من المحققين في جامعة أم القرى ، وطُبِعَتْ في السعودية في سنة ٢٠٠٧م ، وصدرت بعشرة أجزاء ، والنسخة الثانية بتحقيق محمد السيد عثمان ، وطُبِعَتْ في دار الكتب العلمية ببلنابان في سنة ٢٠١٢م ، وصدرت بستة أجزاء .

(٩) المقاصد الشافية : ١ / ٧٠ .

(١٠) ينظر الجمل في النحو : ١٠٣ .

(١١) المقاصد الشافية : ١ / ٨٧ .

(١٢) المصدر نفسه : ٥ / ٥٧٥ .

(١٣) المصدر نفسه : ١ / ٩٣ .

(١٤) المصدر نفسه : ١ / ٧١ .

(١٥) المصدر نفسه : ١ / ١٠١ .

- (^{١٦}) المصدر نفسه : ١ / ١١٥ .
- (^{١٧}) مدخل إلى الشكلائية السيبويهية (بحث) : ٧٣ .
- (^{١٨}) المقاصد الشافية : ١ / ١٠٩ .
- (^{١٩}) ينظر المفهوم التكويني للعامل النحوي عند سيبويه دراسة وتحليل (بحث) : ٦ .
- (^{٢٠}) مدخل إلى الشكلائية السيبويهية (بحث) : ٧٣ .
- (^{٢١}) المقتصد في شرح رسالة الإيضاح : ١ / ٧٥ - ٧٦ .
- (^{٢٢}) المقاصد الشافية : ١ / ١٠٤ .
- (^{٢٣}) ينظر أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة : ٢٠٩ .
- (^{٢٤}) الجملة العربية مكوناتها - أنواعها - تحليلها : ٤٤ - ٤٥ .
- (^{٢٥}) المصدر نفسه : ٥٧ .
- (^{٢٦}) ينظر بناء الجملة العربية : ٣٤ ، والجملة العربية - مكوناتها - أنواعها - تحليلها : ٣٧ .
- (^{٢٧}) ينظر رؤى لسانية في نظرية النحو العربي : ١٠٦ .
- (^{٢٨}) ينظر الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي : ٥٣٩ . ولمزيد من التفصيل ، ينظر :
الموقعية في النحو العربي دراسة سياقية : ٩٧ - ١٠٩ .
- (^{٢٩}) الموقعية في النحو العربي دراسة سياقية : ٩٢ .
- (^{٣٠}) الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة دراسة تحليلية نقدية : ١٥٦ .
- (^{٣١}) ينظر كتاب سيبويه : ١ / ٣٤ .
- (^{٣٢}) ينظر البحث الدلالي في كتاب سيبويه : ٣٠٠ .
- (^{٣٣}) ينظر الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي : ٥٤٠ .
- (^{٣٤}) ألفية ابن مالك : ٢٠ .
- (^{٣٥}) المقاصد الشافية : ٣ / ١٥٠ - ١٥١ .
- (^{٣٦}) النصّ والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي : ٢٢٨ .
- (^{٣٧}) المصدر نفسه : ٢٣٥ .
- (^{٣٨}) لقد فصل الشاطبي في هذا الموضوع ، وتحدث عن لزوم هذا الأصل ، والامتناع عنه وجواز استعماله .
ينظر المقاصد الشافية : ١٥١ - ١٥٤ .
- (^{٣٩}) ينظر : النحو العربي : ٥ / ١٠٣ .
- (^{٤٠}) اللع في العربية : ٦٦ .
- (^{٤١}) التراكيب اللغوية في العربية دراسة وصفية تطبيقية : ١٠٥ .
- (^{٤٢}) ينظر شرح ابن عقيل : ٢ / ١٩٧ ، والتراكيب اللغوية في العربية دراسة وصفية تطبيقية : ١٠٥ .
- (^{٤٣}) ألفية ابن مالك : ٣٦ .
- (^{٤٤}) سورة الحجر : ٣٠ .
- (^{٤٥}) المقاصد الشافية : ٥ / ١٥ .
- (^{٤٦}) المصدر نفسه : ٥ / ٢٥ .
- (^{٤٧}) سورة غافر : ٤٨ .

- (^{٤٨}) ينظر معاني القرآن للأخفش : ٢٧٨ .
- (^{٤٩}) ينظر معاني القرآن : ٣ / ١٠ ، وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس : ٤ / ٢٧ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ٦٣٧ .
- (^{٥٠}) ينظر مشكل إعراب القرآن : ٢ / ٦٣٧ .
- (^{٥١}) ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعراب : ١ / ٢٥٧ .
- (^{٥٢}) ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ٢ / ٣٤ ، وشرح التصريح على التوضيح : ٢ / ٤٦٣ - ٤٦٤ .
- (^{٥٣}) ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ٢ / ٤٦ ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك : ١ / ٤٩٠ .
- (^{٥٤}) ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعراب : ١ / ٢٥٥ - ٢٥٦ ، والمعجم المفصل في الإعراب : ٣٥٢ .
- (^{٥٥}) ينظر أساليب التأكيد في اللغة العربية : ٣٧ - ٣٨ .
- (^{٥٦}) ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعراب : ١ / ٢٥٧ ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٥ / ٢٠٠ .
- (^{٥٧}) ينظر أساليب التأكيد في اللغة العربية : ٤٤ .
- (^{٥٨}) الاستثناء على القاعدة النحوية : ١٢١ .
- (^{٥٩}) ينظر : في المعنى النحوي والمعنى الدلالي دراسة في ضوء اللسانيات العربية المعاصرة : ١٣٢ .
- (^{٦٠}) ينظر الحذف والتقدير في الدراسة النحوية (رسالة ماجستير) : ١٨ .
- (^{٦١}) ينظر الصراع بين التراكيب النحوية دراسة في كتاب سيوييه : ١٧٠ .
- (^{٦٢}) الحذف والتقدير في النحو العربي : ٢٠٠ .
- (^{٦٣}) ينظر أصول التفكير النحوي : ٢٥٥ .
- (^{٦٤}) دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية دراسة نقدية للقول بالحذف والتقدير : ١٢٥ .
- (^{٦٥}) ينظر المقتضب : ٤ / ١٢٨ ، واسرار العربية : ٧٩ - ٨٤ ، والجملة الفعلية : ٣٠ .
- (^{٦٦}) ينظر المقتضب : ٣ / ٦٨ ، واللمع في العربية : ٣٣ .
- (^{٦٧}) ينظر دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية دراسة نقدية للقول بالحذف والتقدير : ١٢٨ .
- (^{٦٨}) المقاصد الشافية : ٢ / ٥٤٧ .
- (^{٦٩}) ينظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : ١ / ٢٣٩ ، وشرح ابن طولون على ألفية ابن مالك : ١ / ٣١٢ .
- (^{٧٠}) ينظر الإيضاح : ١٠١ ، وكشف المشكل في النحو : ٥٩ ، وشرح التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٦٤ .
- (^{٧١}) ينظر الإيضاح : ١٠١ ، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : ١ / ٢٣٩ .
- (^{٧٢}) ينظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : ١ / ٢٣٩ ، وشرح ابن طولون على ألفية ابن مالك : ١ / ٣١٤ .
- (^{٧٣}) البيت للفرزدق ، ينظر ديوانه : ٢ / ٣١٥ ، وبروايته (تناطح) بدلاً من (تلاطم) .
- (^{٧٤}) البيت لبشر بن أبي خازم ، ينظر : ديوانه : ٨ .

- (^{٧٥}) سورة إبراهيم : ٤٥ .
- (^{٧٦}) سورة الزمر : ٦٥ .
- (^{٧٧}) المقاصد الشافية بتحقيق محمد السيد عثمان : ٢ / ٤٧٥ - ٤٧٦ .
- (^{٧٨}) ينظر : المقاصد الشافية : ٢ / ٥٣٨ .
- (^{٧٩}) سورة يوسف : ٣٥ .
- (^{٨٠}) سورة طه : ١٢٨ .
- (^{٨١}) المقاصد الشافية : ٢ / ٥٤٠ .
- (^{٨٢}) كتاب سيبويه : ٣ / ١١٠ .
- (^{٨٣}) المقاصد الشافية : ٢ / ٥٤١ ، والتعليق الذي نسبته الشاطبي إلى المبرد هو زيادة على متن الكتاب في بعض المخطوطات التي اعتمد عليها المحقق عبد السلام محمد هارون ، وأشار إليها في الهامش ينظر : كتاب سيبويه : ٣ / ١١٠ ، وقال الدكتور محمد كاظم البكاء في هامش تحقيقه لكتاب سيبويه : ((لا شك أنها تعليق)) ينظر الكتاب كتاب أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه تصنيف منهجي وتحقيق علمي القسم الأول أبواب النحو : ٤ / ٢٥٤ . والشاطبي ينص على أنه تعليق وينسبه إلى المبرد وهذه إضافة جديدة .
- (^{٨٤}) المقاصد الشافية : ٢ / ٥٣٩ - ٥٤٠ .
- (^{٨٥}) البديل المعنوي من ظاهرة الحذف : ١٤ - ١٥ .
- (^{٨٦}) ينظر الفرضيات وأثارها في أحكام النحو العربي (رسالة ماجستير) : ١٦٠ .
- (^{٨٧}) ينظر شرح المفصل : ٢ / ٧ .
- (^{٨٨}) ينظر شرح المفصل : ٢ / ٢٢ - ٢٣ ، وأسلوب الحال في اللغة العربية : ٤١ .
- (^{٨٩}) ينظر شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : ٣٣٦ .
- (^{٩٠}) المقاصد الشافية : ٣ / ٤٩٠ ، وينظر : شرح كتاب سيبويه : ٢ / ٤٠٨ .
- (^{٩١}) المقاصد الشافية : ٣ / ٤٩٠ ، وينظر : شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) : ٢ / ٢٧٣ .
- (^{٩٢}) المقاصد الشافية : ٣ : ٤٩٠ .
- (^{٩٣}) ينظر شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : ٣٣٥ - ٣٣٦ .
- (^{٩٤}) ينظر شرح عيون الإعراب : ١٥٨ .
- (^{٩٥}) ينظر شرح الحدود النحوية : ١٧١ - ١٧٢ ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٤ / ٦٢ ، والجملة الفعلية : ٢٧٤ .
- (^{٩٦}) ينظر شرح عيون الإعراب : ١٥٨ .
- (^{٩٧}) ينظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : ٢ / ٤٦ ، والمشكاة الفتحية على الشمعة المضية للسيوطي (ت ٩١١ هـ) : ٢٣٥ .
- (^{٩٨}) ينظر النحو العربي : ٣ / ٢٦٢ .
- (^{٩٩}) ينظر الجملة الفعلية : ٢٧٤ .
- (^{١٠٠}) ينظر معاني النحو : ٢ / ٢٧٣ - ٢٧٤ .

(١١) ألفية ابن مالك : ٢٦ .

(١٢) المقاصد الشافية : ٣ / ٥٤٢ .

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم .
- الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة دراسة تحليلية نقدية : الدكتورة دليلة مزوز ، عالم الكتب الحديث ، أريد - الأردن ، ط١ ، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م .
- أساليب التأكيد في اللغة العربية : الياس ديب ، دار الفكر اللبناني ، بيروت - لبنان ، ط١ ، ١٩٨٤م .
- الاستثناء على القاعدة النحوية : الدكتورة وفاء محمد علي السعيد ، دار غيداء ، عمان - الأردن ، ط١ ن ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م .
- أسرار العربية : أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، تحقيق: محمد بهجة البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ، مطبعة الترقى ١٩٥٧م .
- الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي : الدكتور فؤاد بو علي ، عالم الكتب الحديث ، إريد - الأردن ، ط١ ، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م .
- أسلوب الحال في اللغة العربية : الدكتور أيمن عبد الرزاق الشوا ، دار المصطفى ، دمشق ، ط١ ، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م .
- أصول التفكير النحويّ : الدكتور علي أبو المكارم ، دار غريب القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٧م .
- إعراب القرآن : أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن النحاس (ت ٣٣٨هـ) ، تحقيق : عبد المنعم خليل إبراهيم ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط٢ ، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .
- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين : خير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت - لبنان ، ط١٥ ، ٢٠٠٢م .
- أقسام الكلام العربيّ من حيث الشكل والوظيفة : الدكتور فاضل مصطفى الساقى ، تقديم : الدكتور تمام حسان ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
- ألفية ابن مالك : محمد بن عبد الله بن مالك الاندلسي (ت ٦٧٢هـ) ، مكتبة النهضة ، بغداد .
- انطولوجيا المعرفة اللغوية : مجموعة أعمال مهداة إلى الأستاذ الدكتور صاحب أبو جناح بمناسبة بلوغه السبعين ، إعداد وتنسيق : الدكتور مؤيد آل صوينت ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، ومكتبة عدنان ، ط١ ، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاريّ المصريّ (ت ٧٦١هـ) ، ومعه كتاب هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الندوة الجديدة ، بيروت - لبنان ، ط٦ ، ١٩٨٠م .
- الإيضاح : أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحويّ (ت ٣٧٧هـ) ، تحقيق : الدكتور كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، بيروت - لبنان ، ط١ ، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م .
- البحث الدلالي في كتاب سيبويه : دلخوش جار الله حسين دزه بي ، منشورات دار دجلة ، عمان - الأردن ، ط١ ، ٢٠٠٧م .

- البديل المعنوي من ظاهرة الحذف: الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي ، دار صفاء ، عمان - الأردن ، ط١ ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م .
- برنامج المجاري : أبو عبد الله محمد المجاري الأندلسي (ت ٨٦٢ هـ) ، تحقيق : الدكتور محمد أبو الأجنان ، دار المغرب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، ط١ ، ١٩٨٢ م .
- بناء الجملة العربية : الدكتور حماسة عبد اللطيف ، دار غريب ، القاهرة ٢٠٠٣ م .
- التراكيب اللغوية في العربية - دراسة وصفية تطبيقية - : الدكتور هادي نهر ، مطبعة الإرشاد - بغداد ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي المعروف بابن أم قاسم المرادي (ت ٧٤٩ هـ) ، تحقيق : أحمد محمد عزوز ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت ، ط١ ، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م . الجمل في النحو :
- الجملة العربية : مكوناتها - أنواعها - تحليلها : الدكتور محمد إبراهيم عبادة ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط٤ ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م .
- الجملة الفعلية : الدكتور علي أبو المكارم ، مؤسسة المختار ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م .
- الحذف والتقدير في النحو العربي : الدكتور علي أبو المكارم ، دار غريب ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٨ م .
- دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية دراسة نقدية للقول بالحذف والتقدير : الدكتور علي عبد الفتاح محيي ، المركز الوطني لعلوم القرآن - بغداد ، ط١ ، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م .
- ديوان الفرزدق همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي ، تحقيق : صلاح الدين الهواري ، مكتبة الهلال ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٧ م .
- ديوان بشر بن أبي خازم ، تحقيق : الدكتور عزة حسن ، مطبوعات وزارة الثقافة ، دمشق ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م .
- رؤى لسانية في نظرية النحو العربي : الدكتور حسن خميس الملح ، دار الشروق ، عمان - الأردن ، ط١ ، ٢٠٠٧ م .
- شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك : أبو عبد الله شمس الدين محمد بن علي بن طولون الدمشقي الصالحي (ت ٩٥٣ هـ) ، تحقيق : الدكتور عبد الحميد جاسم محمد الفيّاض الكبيسي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط١ ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م .
- شرح ابن عقيل : بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني ، تصحيح وتحقيق وتعليق : علي الحسيني ، قم ، دار واريان ، ط١ ، ١٣٨٢ هـ - ش .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى (ت ٩٠٠ هـ) ، تحقيق : حسن حمد ، إشراف : الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط١ ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .
- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : أبو عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك ، تحقيق : الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت .

- شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجباني الأندلسي (ت ٦٧٢ هـ) ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، وطارق فتحي السيد ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .
- شرح التصريح على التوضيح : خالد بن عبد الله الأزهرى ، تحقيق : أحمد السيد سيد أحمد ، مراجعة : إسماعيل عبد الجواد عبد الغني ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة - مصر .
- شرح الحدود النحوية : جمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي بن محمد الفاكهي (ت ٩٧٢ هـ) ، تحقيق : الدكتور محمد الطيب إبراهيم ، دار النفائس ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .
- شرح الشاطبي لألفية ابن مالك المسمى المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ) ، تحقيق : محمد السيد عثمان ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م .
- شرح عيون الإعراب : أبو الحسن علي بن فضال المجاشعي (ت ٤٧٩ هـ) ، تحقيق : الدكتور حنا جميل حداد ، مكتبة المنار ، الزرقاء - الأردن ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م .
- شرح كتاب سيبويه : أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ) ، تحقيق : أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م .
- شرح المفصل للزمخشري : موفق الدين أبو البقاء يعيـش بن علي بن يعيـش الموصلي (ت ٦٤٣ هـ) ، تحقيق الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .
- الصراع بين التراكيـب النحوية دراسة في كتاب سيبويه : الدكتور عبد الله محمد طالب الكنانة ، دار الكتاب الثقافي ، إربد - الأردن ، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٧ م .
- العربية والإعراب : الدكتور عبد السلام المسدي ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت - لبنان ٢٠١٠ م
- فتاوى الإمام الشاطبي : أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الأندلسي (ت ٧٩٠ هـ) ، تحقيق وتقديم : محمد أبو الأجناف ، تونس ، ط ٢ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م .
- الفرضيات وآثارها في أحكام النحو العربي : نجاح حشيش بادع العتّابي ، (رسالة ماجستير) ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م .
- في المعنى النحوي والمعنى الدلالي دراسة في ضوء اللسانيات العربية المعاصرة : الدكتور خالد إسماعيل حسّان ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م .
- كتاب سيبويه : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ) ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط ٣ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- الكتاب كتاب أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقّب بسبويه تصنيف منهجي وتحقيق علمي ، القسم الأول أبواب النحو : الدكتور محمد كاظم البكاء ، مؤسسة الرسالة ، دار البشير ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م .
- كشف المشكل في النحو : أبو الحسن علي بن سليمان بن أسعد التميمي البجلي الملقّب بحيدرة البيني (ت ٥٩٩ هـ) ، تحقيق : الدكتور يحيى مراد ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م .

- للمع في العربية : أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : الدكتور سميح أبو مغلي ، دار مجدلاوي ، عمان - الأردن ١٩٨٨ م .
- مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي : الدكتور أحمد المتوكل ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ٢٠٠٩ م .
- المشكاة الفتحية على الشمعة المضية للسيوطي (ت ٩١١ هـ) : أبو حامد بن محمد بن محمد بن أحمد البديري الدمياطي (ت ١١٤٠ هـ) ، دراسة وتحقيق: هشام سعيد محمود ، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية - العراق ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- مشكل إعراب القرآن: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧ هـ) ، دراسة وتحقيق: حاتم صالح الضامن ، منشورات وزارة الإعلام في الجمهورية العراقية ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- معاني القرآن: أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البصري المعروف بالأخفش الأوسط (ت ٢١٥ هـ) تحقيق: إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٣٢ هـ - ٢٠٠٢ م .
- معاني القرآن : أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧ هـ) ، تحقيق الجزء الأول: أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار ، والجزء الثاني : محمد علي النجار ، والجزء الثالث : الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، ومراجعة : علي النجدي ناصف ، دار الكتب المصرية بالقاهرة ، ط ٣ ، (ج ١) ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م ، و (ج ٢) و (ج ٣) ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م .
- معاني النحو : الدكتور فاضل صالح السامرائي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م .
- المعجم المفصل في الإعراب : طاهر يوسف الخطيب ، مراجعة : الدكتور إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ٣ ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب : جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) ، تحقيق: الدكتور مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، مراجعة: سعيد الأفغاني ، مؤسسة الصادق ، طهران (ط ١) ١٣٧٨ ش .
- المفهوم التكويني للعامل النحوي عند سيويه - دراسة وتحليل : غالب فاضل المطليبي ، وحسن عبد الغني الأسدي ، مجلة المورد ، (المجلد ٢٧) ، (العدد ٣) ١٩٩٩ م .
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ) ، تحقيق : لجنة من المحققين ، معهد البحوث العلمية ، مركز إحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى - مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م .
- المقتصد في شرح رسالة الإيضاح : أبو بكر عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : الشربيني شريدة ، دار الحديث ، القاهرة ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م .
- المقتضب : أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عزيمة ، عالم الكتب ، بيروت .
- الموقعية في النحو العربي دراسة سياقية : الدكتور حسين رفعت حسين ، تقديم : الدكتور تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط ٢ ، ٢٠١٠ م .

- النحو العربي : الدكتور إبراهيم إبراهيم بركات ، دار النشر للجامعات ، القاهرة - مصر ، ط ١ ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م .
- النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي و التداولي : فان دايك ، ترجمة : عبد القادر قنيني ، أفريقيا الشرق ، الدار البيضاء - المغرب ، بيروت - لبنان ٢٠٠٠ م .
- نيل الابتهاج بتطريز الديباج : أحمد بابا التتبكتي (ت ١٠٣٦ هـ) ، إشراف وتقديم : عبد الحميد عبد الله الهرامة ، تحقيق : طلاب من كلية التربية الإسلامية ، منشورات كلية الدعوة الإسلامية - طرابلس - ليبيا ، ط ١ ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٨٩ م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، تحقيق وشرح الجزء الأول : عبد السلام محمد هارون والدكتور عبد العال سالم مكرم ، والأجزاء الأخرى : الدكتور عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت (١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م) - (١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م) .
- الوظائف الدلالية للجملة العربية ، دراسة لعلاقات العمل النحوي بين النظرية والتطبيق : الدكتور محمد رزق شُعير ، تقديم : الدكتور عبده الراجحي ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م .

الملخص

يُعدُّ المعنى الوظيفي من أهمِّ المعاني المتحكِّمة بآليةِ الدرسِ النحويِّ ؛ لذا جاء هذا البحث الموسوم بـ ((أثر المعنى الوظيفي في الحكم الواجب عند الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ) في المقاصد الشافية)) ؛ ليسلِّط الضوء على أهميَّة هذا المعنى وأثره في الحكم النحويِّ الواجب في ضوء مادَّة المقاصد ، قدَّمتنا له بتوطئة بيِّنا فيها مفهوم هذا المعنى وعلاقته بالإعراب ، ثمَّ وقفنا على (مفهوم المعنى الوظيفي عند الشاطبي) ، لنبيِّن أهمَّ الإشارات الدالَّة على هذا المعنى ، ثم درسنا أثر المعنى الوظيفي في الحكم الواجب في ثلاثة أقسام : الأول كان في (وجوب الحكم بتقديم أحد عناصر التركيب) ، والثاني في (وجوب الحكم بتقدير عناصر محذوفة في التركيب) ، والثالث في (وجوب الحكم الإعرابي) ، ثم ذكرنا أهمَّ النتائج التي توصل إليها البحث .

The influence of functional meaning on obligatory grammatical rulings according to Al-Shatibi's (790 A.H) (Al-Maqasid Al-Shafiya,)

Abstract

Functional meaning is considered one of the most important meanings which control the mechanism of the grammatical lesson. That is why, this research is entitled ((The influence of functional meaning on obligatory grammatical rulings according to Al-Shatibi's (790 A.H) (Al-Maqasid Al-Shafiya,) to shed light on its importance and role in the obligatory grammatical rules in the light of this book. The researcher gives an introduction showing the concept of this meaning and its relation to parsing . The first section is entitled (the effect of functional meaning on obligating the rule of fronting one element of the construction), the second is under the title (the effect of functional meaning in obligating the grammatical rule of implying the omitted elements in the construction). The third one is entitled (the effect of functional meaning on obligating the parsing rule). Finally, the research is concluded by the results.